

تمهيد :

إن انتشار ظاهرة البطالة و تفاقمها المستمر و انتشارها خاصة في وسط الشباب خريجي الجامعات و معاهد التكوين دعى إلى التفكير في كيفية التخفيف من حدتها من خلال خلق أجهزة مختصة لتسيير و معالجة ملف البطالة و التشغيل و هذه الأجهزة أسندت مهمة تسييرها إلى الوكالة التنموية الاجتماعية ، و هذه البرامج هي :

- عقود ما قبل التشغيل .

- الشغل المأجور.

- وكالة دعم و تشغيل الشباب .

- جهاز القرض المصغر.

- أشغال المنفعة العامة.

و سنتعرض في هذا الفصل إلى هذه البرامج ظروف نشأتها و الهدف منها إضافة إلى عرض محلي لإحصائيات التشغيل وفق هذه البرامج ، و كذا واقع التشغيل ضمن إطار القطاع الأجنبي و دوره في التخفيف من البطالة.

أولاً: لمحة عن النمو السكاني ببسكرة :

قدر عدد سكان الولاية إلى غاية نهاية سنة 2004 أي 31 ديسمبر 2004 بـ 713.244 نسمة مقابل 962.244 نسمة لسنة 2003 أي بزيادة تقدر \ 21000 نسمة . كما ستبلغ الكثافة السكانية 33 ن/كلم² وتباين من بلدية لأخرى بحيث تصل إلى 1.607 ن/كلم² ببلدية بسكرة مقابل 4 ن/كلم² ببلدية رأس الميعاد جنوب غرب الولاية. كما أن التركيبة العمرية للسكان ستكون كالتالي .

جدول رقم 16: التركيبة العمرية للسكان حسب الفئات نهاية سنة 2004: (1)

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
0 – 5 سنوات	115.474	16.19
6 – 15 سنة	191.863	26.90
16 – 59 سنة	360.117	80.49
أكثر من 60 سنة	5.790	6.42
المجموع	713.244	100

المصدر: مديرية التشغيل

من خلال هذا الجدول نجد أن النسبة الأكبر من السكان تمثلها فئة (16 – 59) سنة نسبة 50.49% وهي تمثل فئة القوة العمل بمدينة بسكرة وأقل نسبة في فئة الأكثر من 60 سنة 6.42 ، وتمثلها فئة الذين أحيلوا على سن التقاعد ، فنجد هنا أن المجتمع البسكري له تمثيل شباني فتي أكثر من باقي الفئات بحيث نجد أن النسبة التي تلي فئة قوة العمل هي فئة 6-15 سنة بنسبة 26.90% .

وتتوزع الفئات العمرية حسب الجنسين بين الذكور والإناث كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 16: توزيع السكان حسب الجنس :

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
الذكور	359.118	50.35

(1) موناوغرافية ولاية بسكرة ، إعداد مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، ولاية بسكرة، 2005، ص11

الإناث	354.126	49.65
المجموع	713.244	% 100

المصدر : مديرية التشغيل

نجد النسب متقاربة فيما يخص توزيع السكان ما بين الذكور والإناث إلا أننا نجد فارق بسيط بين نسبة الذكور عن الإناث بفارق يقارب 1.5 % ، بحيث نسبة الذكور 50.35%، بينما الإناث تصل 49.65% .

والحديث عن السكان وتوزيعهم حسب الفئات والأعمار وكذا حسب الجنس يجرنا إلى تحديد توزيعهم عبر الولاية كحدود إدارية وهذا دائما في إطار نهاية سنة 2004 .

جدول رقم 17 : توزيع السكان حسب التشتت نهاية 2004 :

التوزيع	العدد	النسبة المئوية
تجمعات مقر البلديات	535.218	75.04
خارج مقر البلدية	178.026	24.96
المجموع	713.244	% 100

المصدر : مديرية التخطيط المهنية العمرانية

نجد التركيز السكاني الكبير منصب على مقر بلدية بسكرة أي ضمن الوسط الحضري وهذا بنسبة 75.04 % ، وهو أمر متوقع كون المدينة مركز جذب للسكان أكثر من المناطق الأخرى .

ثانياً: واقع تشغيل اليد العاملة المحلية :

بعد العرض المبسط والإحصائي لنمو السكاني لولاية بسكرة وكذا نمو قوة العمل ، هذا الطرح الديمغرافي يجرنا للحديث عن ما توفره الولاية من فرص للتوظيف وما تقدم من مجهودات من أجل استيعاب الإعداد الهائلة من قوة العمل، والبالغة حتى نهاية سنة 2004 360.117 نسمة تدخل ضمن سن العمل ، وقد تم إنشاء 24092 منصب شغل يتوزع على عدة قطاعات اقتصادية وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 18: توزيع المناصب المنشأة خلال سنة 2004 :

المناصب			القطاع
المجموع	دائم	مؤقت	
10 532	61 20	4 412	AGRICULTURE ET الفلاحة والري

			FORETS	
966	873	93	INDUSTRIE	الصناعة
640	523	117	DELP ET DTP	مستعمرة
2 121	305	816 1	TOURISME ET ARTIZANA	التجارة
131	120	11	FONCTION PUBLIQUE	السياحة والصناعة التقليدية
924	153	771	FONCTION PUBLIQUE	الوظيفة العمومية
618	412	206	TRANSPORT	النقل
2 414	2414	0	IAIG	الشغل في إطار الشبكة الاجتماعية
1630	1630	0	CPE	التشغيل في إطار عقود ما قبل التشغيل
0	0	0	MICRO-CREDIT	المستفيدين من القروض البنكية /مصغر
1416	1416	0	TUP - HIMO	أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة في اليد العاملة
2414	2414	0	ESIL	الشغل المأجور
24 092	16666	7426		مجموع القطاعات

بلغ عدد العاملين بمدينة بسكرة حوالي 183.036 عامل خلال سنة 2004 من بينهم 50.45 % في قطاع الفلاحي أي ما يقارب 92.335 عامل كما أنه وصل عدد المناصب المستحدثة سنة 2004 24.092 منصب منهم 7.426 منصب دائم و 16.666 منصب مؤقت ، والقطاع الاقتصادي الذي ساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل هو القطاع الفلاحي بحيث بلغ عدد المناصب المنشأة لهذا القطاع 10.53 منصب ومنها 4.412 منصب مؤقت و 6.120 منصب دائم ، ويمثل هذا العدد نسبة 43.72 % من المناصب المنشأة وهو هذا ما يترجمه النتائج الإيجابية للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية .

جدول 19: مناصب الشغل 2004/12/31 :

النسبة	المجموع إلى	المناصب المنشأة من		السكان المشتغلين إلى غاية	قطاع النشاط
		12/31	01/01		
المئوية	31.12.2004	المؤقتين	الدائمين	31.12.2003	

13.25	24.251	153	771	23.327	01	الوظائف العمومي
3.31	6.052	873	93	5.086	02	الصناعة
9.24	16.619	305	1.816	14.798	03	التجارة
2.77	5.070	412	206	4.452	04	النقل
12.07	22.084	523	117	21.444	05	البناء والأشغال العمومية
0.54	991	120	11	860	06	السياحة والصناعة التقليدية
50.45	92.335	6.120	4.412	81.803	07	الفلاحة والري
2.59	4.734	2.414	0	2.320	08	الشغل المأجور
2.95	5.400	2.700	0	2.700	09	الشبكة الاجتماعية
1.01	1.850	1.630	0	220	10	عقود ما قبل الشغل
0.003	5	0	0	5	11	القروض البنكية
1.83	3.345	1.416	0	1.929	12	أشغال المنفعة العامة
100	183.036	16.666	7.426	1.929	مجموع الولاية	
		<u>24092</u>				

ثالثا: برامج التشغيل

1-برنامج عقود ما قبل التشغيل : CPE

أنشأ برنامج عقود ما قبل التشغيل سنة 1998 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-402 ، يتضمن إدماج الشباب في سوق العمل مستهدفا البطالين الحائزين على شهادات جامعية وكذا البطالين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني ، بحيث يسمح هذا البرنامج الحصول على تكوين تطبيقي بالتكيف مع منصب العمل لأول مرة، وتم عملية الإشراف عليه من خلال وزارة العمل والحماية الاجتماعية وكذا وكالة التنمية الاجتماعية ADS .

يهدف هذا الجهاز إلى مكافحة البطالة بصفة عامة وإكساب الخبرة المهنية وتخفيف تكوين تطبيقي للمستعدين منه بصفة خاصة وهذا في حالة إدماجهم مهنيا ، وتدوم فترة التشغيل (12) شهرا قابلة للتمديد (06) أشهر بطلب من الهيئة والمؤسسة المستخدمة وكذا من طرف المستفيد .

وتتمثل الأهداف هذا البرنامج فيما يلي :

1- التخفيف من البطالة خاصة في وسط الطبقة المتعلمة سواء الحاصلة على تأهيل جامعي أو تأهيل مهني .

2- تحقيق تكوين وخبرة مهنية تؤهل المستفيدين من هذا الجهاز الاستفادة من تشغيل منصب دائم بخبرة مهنية مسبقة خاصة وإن أغلب طلبات التوظيف تشترط الخبرة المهنية في المجال .

1-1 شروط الاستفادة من الجهاز :

- يخص جهاز عقود ما قبل التشغيل جميع الشباب ذوي الشهادات اللذين درسوا في مؤسسات التعليم العالي وكذا خريجي المعاهد الوطنية للتكوين الحائزين على مستوى تقني سامي .

- لدى التسجيل في جهاز ع . م . ت يشترط أن يتراوح سن الشباب بين 19-35 سنة حيث يدخل تاريخ التسجيل في الحساب لإثبات شرعية السن .

- يجب أن يكون الشباب معفى من الخدمة الوطنية ، وبهذا الصدد يجب أن يدرجوا ضمن – ملف التسجيل ، شهادة تثبت تأدية الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها ، تسلم من قبل المصالح المؤهلة .

لا يخص هذا الإجراء الشباب حاملي الشهادات من جنس الإناث

-طلب الشغل لأول مرة ، أي بعبارة أخرى عدم ممارسة أي عمل من قبل شرط مطلوب لنيل بالنسبة لجهاز ع . م . ق . ت .

-الشباب ذو الشهادات واللذين مارسوا أعمالا مأجورة لمبادرات محلية أو نشاطات ذات المنفعة العامة لهم الأحقية في ع . م . ق . ت .

-يتم التسجيل المشار إليه أعلاه بالنسبة للشباب حاملي الشهادات على مستوى الوكالات المحلية للتشغيل (و . م . ت) بحيث تشكل هذه الوكالات شبكته الوكالة الوطنية للتشغيل (و . و . ت) ، وتسلم شهادة التسجيل إلى الشاب حامل الشهادة .

-عندما يتم التسجيل لدى هياكل أخرى مذكورة أعلاه تلزم هذه الهياكل بإخبار الوكالة المحلية للتشغيل .

- تلزم الوكالات المحلية للتشغيل بتوفير المعلومات المرتبطة بطلبات عقود ما قبل التشغيل الخاصة بالولاية المتواجدة بها ، وإعداد قوائم المؤهلين الشباب ذوي الشهادات ، وإرسالها بعد التأشير عليها، إلى مندوب تشغيل الشباب التابع لنفس الولاية التي تنتهي إليها وكالة التشغيل المحلية تدريجيا المركز الوحيد لتسجيل حاملي الشهادات في البرنامج الوطني الخاص بعقود ما قبل التشغيل للفصل في طلبات عقود التشغيل في حالة تجاوز الطلب للعرض بالنسبة لنفس المنصب إعطاء الأولوية لأقدم الباطلين (1).

2-1مزايا المخصصة له :

يتم دمج الشباب ذوي الشهادات المؤهلين بالنسبة لجهاز عقود ما قبل التشغيل لدى الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة ، بما فيها تلك التابعة لمؤسسات والإدارة العمومية .

- يستفيد المستخدمون من :

- تكفل الدولة بالكلفة الأجرة للشباب ذوي الشهادات المشتغلين بعقود ما قبل التشغيل ، وذلك طول فترة أولية تعادل اثنتي عشرة (12 شهر) ، يمكن تمديدتها استثنائيا إلى ستة 06 أشهر بطلب من المستخدم في هذه الحالة (أي حالة تمديد الفترة) ، يلتزم المستخدم بتوقيع

(1) - للمزيد من الإطلاع أنظر المنشور الوزاري رقم 008 المؤرخ في جوان 1998،

عقد تشغيل مع الشاب حامل الشهادة ، لمدة سنة على الأقل عند انقضاء مدة ثمانية عشرة (18) شهرا من الإدماج .

- مزايا جبائية وشبة جبائية مرتبطة بإمكانية توظيف الشباب حامل الشهادة بشكل دائم ، وذلك وفقا لأحكام القانون .

- يلزم المستخدم باحترام تخصص الشاب ، ويتوجب عليه منحه منصب شغل يتناسب مع الشهادة المتحصل عليها .

- يلزم المستخدم بتسليم الترشح الذي لا يتم توظيفه عند انقضاء فترة عقد ما قبل التشغيل شهادة عمل تخص فترة ممارسة نشاط المؤسسة أو الهيئة المستخدمة .

- الهيئات المستخدمة التي يسبق لها أن منحت أية إمكانية للإدماج الدائم للخريجين الجدد بعد نهاية فترة عقود ما قبل التشغيل (عقود ذو فترة غير محددة أو محددة لسنة واحدة على الأقل).

- لا يمكن أن يستفيد وذلك بصفة استثنائية ، سوى من تجربة ثانية لتوظيف الخريجين الجدد في إطار . م . ق . ت .

- في حالة توظيف متعدد (خريجون كثيرون ، موظفون لدى مستخدم واحد) ، تقبل نسبة فشل بقدر 20 % مقارنة مع الإدماج الدائم المذكور أعلام .

- يجب التوضيح بأنه ضمن هيئة مستخدمة واحدة ، لا يمكن أن يتجاوز عدد العمل الموظفين في إطار ع . م . ق . ت نسبة 15 % من عدد العمال الإجمالي للمؤسسة أو الهيئة .

- حددت مدة ع . م . ق . ت إلى سنة (01) واحدة ويمكن تمديدتها بصفة استثنائية مرة واحدة ، وذلك لفترة مدتها (06) أشهر .

- يتم هذا التمديد بطلب من المستخدم ، أثناء هذه الفترة ، ينخفض الراتب الشهري الواقع على عائق الدولة حسب سلم الرواتب المحددة أدناه ، ويعوض إخفاض الراتب هذا الذي تشغل به الدولة بمساهمة من طرف المستخدم ليلعب مستوى أجره المتخرج الجديد على الأقل 80 % من الأجر المدفوع لعامل يشغل منصبا مماثلا .

- تحدد مستويات الأجور التي تتحملها الدولة بالنسبة للخريج الجديد المدمج في إطار ع.م.ق.ت كما يأتي :

- المدة الأولى المعادلة لسنة واحدة .
- الجامعيون (تدرج) 6000 دج خادم شهرا .
- التقنيون الساميون 4500 دج خادم شهرا
- مدة التمديد المعادل له لسنة (06) أشهر .
- الجامعيون (تدرج) 4000 دج خادم شهر
- التقنيون السامون 3000 دج خادم شهر

يتحمل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ص . م . ش) حصة المستخدمين في الضمان الاجتماعي المحددة ب 7% تطبيقا لأحكام قانوني المالية لسنة 1998 المشار إليه أعلاه .

- أثناء للفترة التي تعادل سنة واحدة ،الأولوية الخريجون الجدد ، وذلك على عاتق المستخدم ، من النظام التعويض المطبق على العمال عاتق المستخدم ، من النظام التعويضي المطبق على العمال الذين يشتغلون نفس منصب العمل .
- يمكن للهيئة المستخدمة أن توافق على إدراج إضافية في المرتب تتناسب مع مستوى

الأجور المطبق في المؤسسة أو الهيئة

3-1 طبيعة العمل في إطار جهاز عقود ما قبل التشغيل

- عند حصول المستفيد من العمل في إطار هذا الجهاز يتم إبرام عقد من ثلاث هيئات معنية بعملية إنشاء وتوجيه المؤسسة أو الهيئة التي انتقلت أحد المترشحين والطرف الثالث هو المستفيد من منصب الشغل في إطار هذا الجهاز هذه الأطراف الثلاث تصبح بينهم علاقة عمل تنظمها المراسيم و الأحكام الشرعية ،ويتضمن هذا العقد ما يلي :
- يحل توقيع العقد بين المترشح الذي تم اختياره والمستخدم ومندوب تشغيل الشباب محل عقود ما قبل التشغيل ، ولا يقيم علاقة عمل حسب الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول وإنما يقترح علاقة تعاقدية بين التكوين والإدماج ذات طابع مؤقت
 - يلتزم حامل الشهادة باحترام شروط التعاقد التي تربطه بالمستخدم في المستقبل ولا سيما ما يأتي :

- المثابرة والمواظبة في متابعة الدروس التطبيقية والنظرية التي تقدم له عند الاقتصاد ، وهذا بغرض احتمال توظيفه

- احترام النظام الداخلي للمؤسسة أو الهيئة الإدارية والالتزام بالانضباط

- في حالة توظيفه ، الالتزام بالالتحاق بمنصب العمل الذي يعين فيه في الحالة المخالفة ، يلغي انضمامه إلى جهاز ع . م . ق . ت بعد توظيفه ، في حالة تعيين حامل الشهادة في

منصب عمل أدنى من مستواه التكويني ، يمكن للمعني أن يتخذ أي إجراء

- يمكن إعادة تسجيله للمرة الثانية في جهاز ع . م . ق . ت خلال مدة قصيرة المدى سنتان (02) أو ثلاث (03) سنوات (1)

ويمكن إلغاء هذا النوع من العقود أي عقد ما قبل التشغيل أو يوضع حد له و يلغى للأسباب التالية:

- عند انتهاء فترة مساعدة الدولة .

- في كل الحالات الأخرى التي تؤدي إلى فسخ العقد .

- الغياب المطول للمستفيد من دون تبرير، ولذلك يجب على المستخدم أن يعلن لمصالح مندوب تشغيل الشباب عن كل غياب مطول الحامل الشهادة أو أي حادث هام يمكن أن

يمس بعقد ع . م . ق . ت

4-1 مصادر التمويل :

- يتم تمويل برنامج عقود ما قبل التشغيل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ص . و . د . ش) طبقا للمرسوم رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 .

- على المستوى المركزي ، كلفت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني

(و . ع . ح . إ . ت . م) وكالة التنمية الاجتماعية (و . ت . إ) بتنفيذ البرنامج الوطني

لعقود ما قبل التشغيل (ع . م . ف . ت) على حسابها ، بالنسبة لسنة 1998 ، يتم بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (و . ر . د . ت . ش) و وكالة التنمية الاجتماعية.

- على المستوى المحلي ، تعتمد وكالة التنمية الاجتماعية ADS على مندوبيات تشغيل

الشباب (م . ت . ش) فيما يخص تمويل عقود ما قبل التشغيل، باعتبارها إحدى التزامات

الدولة.ولقد تحصلت ولاية بسكرة على 2767 منصب من بداية البرنامج سنة 1998 وتعتبر

(1) -المنشور الوزاري رقم008، المؤرخ في جوان 1998.

حصة 1630 الممنوحة لولاية بسكرة سنة 2004 أهم حصة تشغيلية تحصلت عليها منذ بداية البرنامج.

جدول رقم 20 : المناصب الممنوحة للولاية منذ بداية البرنامج: (1)

الحصة	القطاع	الحصة الممنوحة		المدمجين	
		جامعي	تقني	جامعي	تقني
1998	إداري	74	46	70	43
	اقتصادي	10	04	10	06
1999	إداري	108	44	85	37
	اقتصادي	64	10	48	13
2000	إداري	105	/	133	/
	اقتصادي	142	74	109	58
2001	إداري	62	60	99	77
	اقتصادي	41	28	49	27
2002	إداري	35	20	36	20
	اقتصادي	25	20	25	21
2003	إداري	87	48	87	38
	اقتصادي	16	14	16	14
2004	إداري	681	787	678	751
	اقتصادي	113	49	98	39
المجموع		1563	1204	1543	1114

المصدر : الحصيلة التشغيل المجلس الشعبي الولائي

نجد أن نسبة ونصيب الولاية من مناصب الشغل في إطار عقود ما قبل الشغل تزداد من سنة لأخرى وكانت سنة 2004 في السنة التي حصلت الولاية على أكبر عدد من المناصب مقارنة بالسنوات الأخرى ونفس الأمر بالنسبة للإدماج بصفة نهائية بحيث نم إدماج 1536 شاب نسبة إدماج 95% من 1630 منصب وموزعة حسب الجنسين :

784 ذكور — 51%

752 إناث — 49% (1)

(1) -حصيلة التشغيل، المجلس الشعبي الولائي، دورة الربيعية، 2005.

هذه الإحصائيات ليست بمعزل عن نشاط الوكالة المحلية للتشغيل التي تقوم بتسجيل وتوجيه المترشحين لمناصب العمل والإعلان على المسابقات والإعلان عن الوظائف الشاغرة والجدول التالي يعبر عن نشاط هذه الوكالة فما تخص التوظيف.

جدول رقم 21: نشاط الوكالة المحلية للتشغيل :

التعيين	العدد
عدد الطلبات المسجلة	5734
عدد التوظيفات المحققة	10121
النسبة المئوية للتحقيق %	17.64 %
عدد المسجلين في إطار التأمين	32
عدد المسجلين في إطار م . ف . ت	4587

المصدر : مديرية التشغيل .

إن الإحصائيات السابقة الذكر توحى بأن نسبة التشغيل جد ضئيلة وذلك رغم تطور حصة الولاية كل سنة في عدد الوظائف والغلاف المالي المخصص لها فمثلا سنة 2004 حصلت على 1630 منصب شغل في إطار عقود ما قبل التشغيل ، فالنسبة المحققة 17.64 % هي ضحيمة مقارنة بعدد طلبات العمل في إطار الوكالة والتي حققت توظيف 1012 منصب مقابل 5734 طلب توظيف من « أما وطنيا فقد ساهمت الوكالة الوطنية للتشغيل في توفير أكثر من 44 ألف منصب شغل ، وبعملية حسابية فإن أجمالي مناصب العمل التي خلفها على هذه التقديرات بلغ حوالي 40 ألف منصب .

يتوقع سنة 2005 أن يصل الرقم إلى 400 ألف منصب ... وهذه الأرقام جاءت على هامش اجتماع الذي عقده أعضاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر « (1).

أن هذه الأرقام توحى بتراجع نسب البطالة رغم أن الواقع يظهر العكس وبالرغم من أن هناك تضارب في الأرقام نسب البطالة والتشغيل ... فوزير المالية عبد اللطيف أشنهو قدرها نسبة 19 % فيما قدرها الرئيس بوتفليقة خلال مداخلة من 23 فيفري 2005 بمقر

(1) - حصيلة التشغيل ، المجلس الشعبي الولائي، دورة الربيعية ، 2005.

(1) - ع طاهير، "أرقام ولد عباس تؤكد تراجع البطالة بالجزائر 15%" ، جريدة الأحرار، يومية مستقلة، الجزائر ، عدد 2380، تاريخ 25 ديسمبر 2005.

المركزية النقابية بـ 17.7% مقابل 23.7% عام 2003 ، فهذه الأرقام هي قبل كل شيء
مسيسة ولا تسن لاعتبارات اقتصادية وتقنية⁽²⁾

فوضع التشغيل البطالة بالولاية هو ناتج عن نفس الوضع الذي تعينه البلاد بأكملها ، التي شهدت السنة الفارطة انخفاض في سنة النحو مما يؤثر على كل القطاعات الاقتصادية منها قطاع التشغيل « ... يشير السيد أو يحيى إلى انخفاض في نسبة النمو من 6.2% إلى 5.2% وهذا الرقم يشمل كل القطاعات والمحروقات وغيرها وفي نفس الوقت بقول أن البطالة انخفضت من 30% إلى 17.7% بخلق 1.2 مليون منصب شغل ، هنا يلاحظ تناقض ، فمن جهة يصرح بخلق مناصب شغل ومن جهة ثانية يصرح بوجود انخفاض في نسبة النمو⁽³⁾».

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي هيئة تهتم بتشغيل البطالين الذين يرغبون بإنشاء مؤسسات مصغرة ومشاريع ، وهذه الوكالة هي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة وفق مرسوم الرئاسي رقم 69-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996 وهذا تبعا لقانون المالية التكميلي سنة 1996 عندما تم إنشاء الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

1-2 خصائص المؤسسة المصغرة :

- يمكن للمؤسسة المصغرة أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب أصحاب المشاريع
- يجب أن لا يكون الشباب أصحاب المشاريع
- يجب عمل مأجورة عند تقديم ملفاتهم
- سن الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع يتراوح بين 19 و 35 سنة فما يخص المسير لكن أن يصل السن إلى 40 سنة بتعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة

⁽²⁾ -ص عبد الحفيظ،" ما وراء أرقام أويحي حول البطالة"،الخبر،يومية مستقلة ،الجزائر،عدد4341،تاريخ 13مارس2005.

⁽³⁾ -ع فضيل و وعبد القدوس ،"تشكيك في ارقام رئيس الحكومة"، الخبر، يومية مستقلة، مرجع سابق .

- يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع أن يساهموا لأسماء بأموال خاصة بتغير مستواها حسب مستوى التمويل
- يجب أن تنشأ على شكل شركة
- يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع أن سيشركو في صندوق الضمان لإخطار قروض الشباب أصحاب المشاريع وهذا في حالة التمويل الثلاثي فقط .

2-2 طرق التمويل :

- إن طبيعة أي مشروع أو نشاط يدخل ضمن المؤسسة المصغرة في إطار ANSEJ الحق في طلب تمويل مالي ، وهذا التمويل له مستويين حددتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تحت مصطلح التركيبة المالية structure de financement وهذه المستويات تحد وفق طلب صاحب المشروع وكذا وفق المساهمة الشخصية التي يمكن أن يساهم بها صاحب المشروع .

2-3 أنواع التركيبة المالية :

- أ- التمويل الثنائي : ثم فيها تحديد نسبة المساهمة الشخصية من التكلفة الإجمالية للمشروع والتي تحدها الفاتورة التشكيلية المعدة مسبقا في ملف طلب قرض وهذا النوع من التمويل يتم بين طرفين الطرف الأول تمثيله صاحب المشروع والطرف الثاني بمثله الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهو عبارة أي القرض الذي يقدمه الوكالة عن قرض بدون فائدة .

جدول رقم 22: التركيبة المالية للتمويل الثنائي:

مستويات التمويل	مساهمة شخصية	قرض بدون فائدة
مستوى 1 أقل أو يساوي 2000.000 دج	75%	25%
مستوى 2 ما بين 200.001 دج	80%	20%

		10.000.000 دج
--	--	---------------

المصدر : منشورات الوكالة ANSEJ

ب-التمويل الثلاثي : هذا النوع من التمويل هو تكملة النوع السابق إلى التمويل الثنائي يضاف إليه القرض البنكي مع خفض جزء من الفوائد وهذا القرض تقدمه البنوك الخاصة بالقرض من أجل الاستثمار، و تتحدد وفق هذا التمويل نسبة المساهمة الشخصية .

جدول رقم 23: التركيبة المالية للتمويل الثلاثي :

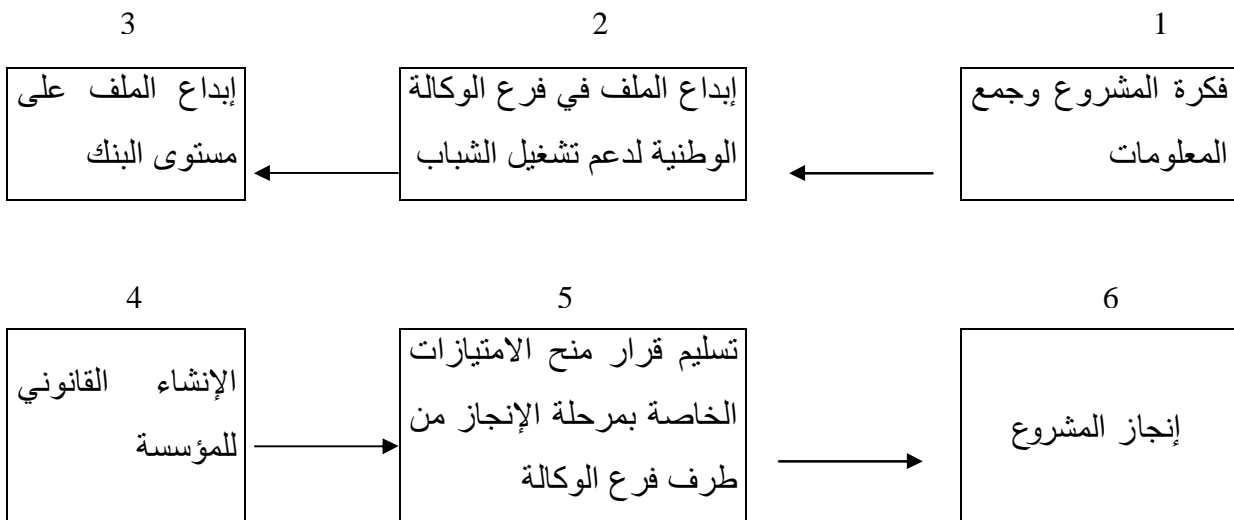
القرض البنكي		قرض بدون فائدة PNR	المساهمة الشخصية		مستويات التمويل
مناطق خاصة	مناطق أخرى		مناطق خاصة	مناطق أخرى	
%70	%70	%25	5%	%5	المستوى الأول أقل من يساوي 2000.000
%72	%70	%20	%8	%10 و	المستوى الثاني ما بين 2000.000 دج و 10.000.000 دج

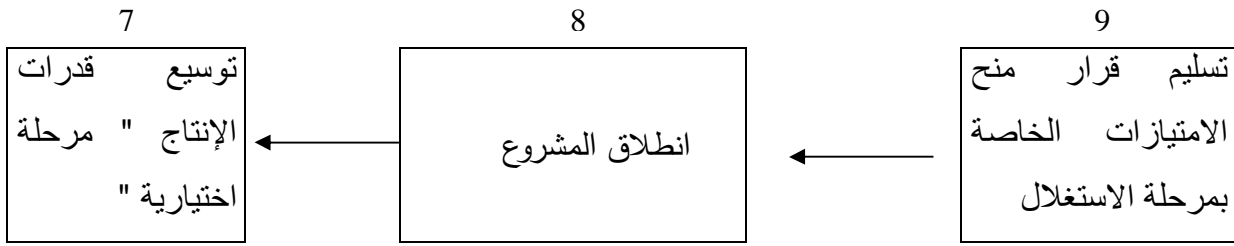
المصدر : منشورات الوكالة الوطنية ANSEJ

4-2ملف إنشاء مؤسسة مصغرة :

- طلب خطي موجه إلى مدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .
- شهادة ميلاد .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة سياقة .
- وثائق تثبت المؤهل العلمي والمهني لأصحاب المشاريع .
- شهادة الإقامة لأصحاب المشروع .
- الالتزام بخلق 3 مناصب شغل دائمة (بالنسبة لذوي المشاريع الذين تقع بينهم بين 35 – 40 سنة) .
- شهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية لأصحاب المشاريع الذين يقل سنهم عن 20 سنة.
- شهادة عدم الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي الأجراء CASNOS
- شهادة عدم الانخراط في صندوق التأمينات الاجتماعية CNAS
- والوثيقتين رقم 8 و 9 تتكفل إدارة فرع ANSEJ باستخراجهما بعد تقديم صاحب المشروع الوثائق التالية :
- شهادتين للميلاد تحمل رقم الحالة المدنية .
- شهادة عدم الإخضاع لضريبة .
- تصريح شرفي بعدم ممارسة أي نشاط .
- الفواتير الشكلية للتجهيزات المشروع المراد تمويله ،الفواتير الشكلية للتأمين على التجهيزات متعددة الأخطار

مخطط بياني رقم 02: يوضح مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة ضمن ANSEJ





5-2 مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة:

- 1- فكرة المشروع : وهي خطوة يقوم بها صاحب المشروع ، بحيث يتقدم إلى وكالة ANSEJ بطلبه لقرض من أجل المشروع بعد هذه الخطوة تقوم الوكالة بجمع المعلومات عن المشروع على مستوى فرع الوكالة وكذا على مستوى السوق من أجل تقدير الوسائل الممكن إدخالها في المشروع وعلى إثر هذه الخطوة تبدأ بوادر قرار الاستثمار .
- 2 - إيداع الملف لدى الوكالة : ويتضمن هذه الخطوة لجمع الوثائق الإدارية الخاصة بطرح المشروع وإيداعه لدى الفرع المحلي لوكالة ANSEJ وذلك من أجل دراسته من طرف فرع الوكالة وإعداد الدراسة التقنو اقتصادية و وضع ميزانية تقديرية للمشروع بعدها تثبت كفاءة المشروع من خلال تسليم شهادة التأهيل من طرف الوكالة لصاحب المشروع .
- 3 - إيداع الملف لدى البنك : إيداع شهادة التأهيل المتحصل عليها في المرحلة السابقة مصحوبة بالميزانية التقديرية والملف الإداري لدى البنك بحيث تم دراسة الملف المشروع من طرف البنك والبنوك المعنية كإعطاء القروض من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة هي :

BARAKQ . CPA . BNA . BEA . BDL . BADR

- وتم التفاوض بين صاحب المشروع والبنكي مستوى التمويل وبعدها تسليم لصاحب لمشروع الموافقة البنكية ، وللإشارة هذه المرحلة لا يمر بها أصحاب التمويل الثنائي .
- 4 - الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة : تودع الموافقة البنكية للمشروع لدى وكالة ANSEJ لثم مرحلة التأسيس القانوني لمؤسسة المصغرة أو المشروع الممول مثل : السجل التجاري ، فتح الحساب الجاري على مستوى البنك ، ودفع المساهمة الشخصية في الحساب الجاري هذا بالنسبة للتمويل الثلاثي ، أما التمويل الثنائي : يكون التأسيس القانوني

للمؤسسة يقتصر على السجل التجاري وفتح الحساب الجاري ولا تتطلب الموافقة البنكية لأنها قرض بدون فائدة يقدم من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

5 – تسليم الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز: تسلم الوثائق التالية للوكالة : الموافقة البنكية ، وصل دفع المساهمة الشخصية ، السجل التجاري وذلك من أجل إمضاء سندات لأمر من طرف صاحب المشروع وتحويل القرض بدون فائدة من طرف الوكالة إلى الحساب الجاري لدى البنط والامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز بمثل فيما يلي :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مرحلة الاستثمار

- تطبيق المعدل المخفض سنة 5% بالنسبة للحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة

- الإعفاء حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة

- قرض بدون فائدة منوح من طرف الوكالة وذلك حسب مستوى التمويل

- تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية 50% في المناطق الأخرى و 75% في المناطق الخاصة وترتفع معدلات التخفيض إلى 75% في المناطق الأخرى و 90% في المناطق الخاصة للمشاريع المنجزة في قطاع الفلاحة الري والصيد البحري

6 – إنجاز المشروع: وتم فيها استخراج الشبكات من البنك باسم بائع التجهيزات وشراءها واسلامها وتركيبها .

7 – تسلم الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال: وتعني الدخول في مرحلة معاينو النشاط وذلك بعد تسلم الامتيازات الخاصة بهذه المرحلة هي :

1 – الإعفاء من رسوم نقل الملكية سنة 5% على المكتسبات العقارية المنجزة .

2 – الإعفاء الكلي من الصرفية على أرباح المؤسسة المصرفية على الدخل الكلي الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات و 6 سنوات .

وهذه الامتيازات تسلم للمعني صاحب المشروع بعد وضع محضر معاينة انطلاق النشاط من طرف فرع الوكالة .

8 - انطلاق المشروع : وهي خطوة التحول في الاستغلال وانطلاق النشاط وكذا البداية في تسويق البضائع بالنسبة لمشاريع المنتجة والخدمات بالنسبة لنشاط وتخلل مرحلة انطلاق المشروع متابعة سورية لمراحل المشروع .

9 - توسيع قدرات لإنتاج : هذه المرحلة هي مرحلة اختيارية تقدم من طرف صاحب المشروع وتتوفر المطابقة على التوسيع عند تحقيق الشروط التالية :

- احترام مواعيد تسديدة القرض البنكي (تمويل ثلاثي) والقرض بدون فائدة
- (تمويل ثنائي).

- الوصول إلى مستوى السديد نسبة 70% من القروض .

- التسديد الكلي للقرض الأولى في حالة تغيير البنك.

- احترام مواعيد المساهمة في صندوق الضمان القروض البنكية.

- احترام المواعيد على مستوى التصريحات الجبائية والشبه جبائية.

- تسلم الحصيلة الجبائية لآخر سنة من النشاط.

وبعد أن تتوفر الشروط المذكورة من أجل توسع قدرات الإنتاج أو توسيع النشاط بعدها يودع ملف بطلب التوسيع من أجل الحصول المطابقة من طرف الوكالة وبعد دراسة التوسع من طرف البنك والموافقة عليه يتحصل صاحب المشروع على الامتيازات خاصة وهي :

- الحصول على التجهيزات والخدمات معفاة من الرسم على القيمة المضافة TVA .

- تطبيق المعدل المخفض ب5% متعلق بالحقوق الجمركية عند استيراد التجهيزات.

وبعد البدء في عملية التوسيع في النشاط تم المعاينة والمتابعة السورية من طرف الوكالة

6-2الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ فرع بسكرة :

" فتحت وكالة دعم وتشغيل الشباب لولاية بسكرة فرعها بتاريخ 1 مارس 1998 وسارعت في استقبال ملفات الشباب الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة وبلغ عددها ألف مشروع تحت دراسته وقبول ما يقابل 829 ملف بعدا حالة هذه الأخيرة على السلوك وتمت الموافقة على 120 مشروع استفاد منه حوالي 360 شاب " (1)

(1) -ساسي بويكر وحسني لزهري، "الشباب والمؤسسات المصغرة"، بسكرة الأحداث، نشرية إعلامية صادرة عن المجلس الشعبي البلدي، بسكرة، 1999ص20 .

هذه الإحصائيات تطورت مع نهاية شهر ديسمبر 2005 والذي وصل عدد المشاريع التي دخلت مرحلة الاستغلال منذ إنشاء الجهاز كفرع محلي ووصل لـ 500 مشروع على القطاعات التالية .

جدول رقم 24 : يوضح توزيع المشاريع حسب القطاعات :

إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2005	خلال الشهر	تقسيم المؤسسات التي دخلت مرحلة الاستغلال على أساس قطاع النشاط
158	06	الخدمات
060	00	الحرف
073	00	النقل
034	00	الفلاحة
004	00	الري
022	00	المهن الحرة
017	23	الصناعة
022	01	الصيانة
110	01	أشغال عمومية
500	09	المجموع

المصدر : وكالة ANSEJ فرع بسكرة

نرى من هذه الإحصائيات أن القطاع الأكثر طلبا للتمويل هو قطاع الخدمات 158 مشروع وهذا منذ بداية البرنامج بداية بسكرة ويلمه قطاع الأشغال العمومية بـ 110 مشروع وأقل قطاع هو قطاع الري بمعدل 4 مشاريع وهذا نظر لفتح مجال لتطوير والدعم المجال الفلاحي والري لبنك التنمية الريفية وكذا برامج الدعم الفلاحي وكما ذكرنا سابقا أن قطاع الفلاحي هو من أكثر القطاعات الجالبة لليد العاملة والتي ساهمت في خلق فرص عمل .

جدول رقم 25 وتوزيع هذه المشاريع حسب نوع التمويل نهاية ديسمبر 2005 .

إلى غاية نهاية الشهر		خلال الشهر			
المجموع	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	المؤسسات الممولة
576	181	395	01	05	العدد
1508	472	1036	02	11	مناصب الشغل المنشأة

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

كما ذكرنا سابقا أنه هناك نوعين من التمويل : التمويل الثنائي وهو عبارة عن مساهمة الشخصية وقرض بدون فائدة تقدمه الصندوق الوطني للتشغيل وبلغ عدد هذا النوع من التمويل 181 مشروع منذ بداية البرنامج بدون فائدة ، والقرض البنكي وصل إلى 395 مشروع منذ بداية البرنامج و يبلغ عدد المناصب إجمالا التي خلقها هذه المشاريع 1508 وهو مؤشر دال على الدور الكبير الذي تقدمه هذه المشاريع في امتصاص البطالة . كما أنه يبلغ عدد المشاريع التي تحصلت على شهادة التأهيل و لم تدخل مرحلة الاستغلال هي 3372 ملف.

جدول رقم 26: عدد الملفات الحاصلة على شهادة التأهيل.

إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل
3372	25	العدد
8566	55	مناصب الشغل المتوقعة

المصدر : وكالة ANSEJ

هذه إحصائيات تخص المشاريع المستقبلية و ما ستوفره من مناصب عمل بحيث نجد أن 3372 مشروع سوف يوفر 8566 منصب شغل و هو ما سينتظم به كل صاحب مشروع حين بلوغه مرحلة التأهيل.

3- الشغل المأجور :

هذا البرنامج هو عبارة عن مناصب مؤقتة تستغل أساسا على مستوى البلديات لمجهوداتها في مجال محاربة البطالة ، و تمنح هذه المناصب للولايات من طرف الوزارة

الوصية في شكل حصص ولائحة لكل سداسي بناء على برنامج تقدمه مديرية التشغيل بناء على اقتراحات البلديات ، و قد أنشئ هذا الجهاز سنة 1990 كإجراءات بديلة لامتناس البطالة . و لقد بلغ العدد الإجمالي للمناصب الممنوحة للولاية منذ انطلاق البرنامج سنة 1990 إلى 26500 منصب و تم إدماج من هذه المناصب 54 شاب بصفة دائمة (1) ، بحيث تحصلت الولاية سنة 2003 أي من 01.01.2003 إلى 31. 12. 2003 2124 شاب بمعدل 06 أشهر موزعين كالتالي:

جدول رقم 27: توزيع يد عاملة حسب القطاعات :

القطاعات	مناصب الشغل
الزراعة -	501
أشغال عمومية	498
الري	410
خدمات	505
إدارة	210
المجموع	2124

المصدر : مديرية التشغيل ولاية بسكرة

إن النسبة الأكثر جلبا لليد العاملة ضمن الشغل المأجور هي قطاع الخدمات و تتمثل في الحراسة و ذلك ب 505 منصب ، و هذا النوع من البرامج هو موجه لليد العاملة غير مؤهلة و لكنه لا يستثني اليد العاملة الجامعية رغم الأجر المخصص له و بطء التسديد هو بمثابة مخزون من اليد العاملة التي تلجأ إليها الولاية في سد النقائص التي تعانيها في مجال التوظيف.

منذ بداية هذا البرنامج لم يحصل أي تطور بالنسبة للأجر الخام له و المقدر ب 2500 دج شهريا تسدد على دفعة واحدة أي الأجر الخام لمدة العقد 6 أشهر مع خصم 9 % من الأجر للضمان الاجتماعي ليصبح الأجر الشهري 2270 دج و تسدد تقريبا بعد انتهاء العقد ، و التغيير الذي طرأ على هذا البرنامج هو كيفية دفع الأجر للشباب و المتمثلة في

(1) تقرير المجلس الشعبي الولائي، تقرير حول النشاط الاجتماعي والتشغيل، دورة 2005، ص3.

فتح حسابات بريدية شخصية لكل مستفيد بدلا من تقاضي الأجور على مستوى القبضات البريدية .

4-القرض المصغر:

يندرج برنامج القرض المصغر ضمن إطار مكافحة البطالة و هو موجه نحو فئة البطالين القادرين على إنشاء شغل خاص بهم و ليسو مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة لظروف ترع لعامل السن و كذا عدم توفر الوسائل و الإمكانيات ، و هو بهذا برنامج يهدف لترقية و تطوير العمل من خلال الدعم العمل الذاتي لأصحاب الأنشطة ضمن إطار القرض المصغر و سمي هذا البرنامج بالمصغر كونه قرض ذو حجم صغير يتراوح ما بين 50000 دج و 350000 دج و هو يخص الأنشطة ذات طابع :

- أنشطة ذات طابع صغيرة الحجم .
 - الطابع العائلي للنشاط.
 - آليات تقليدي ، أي أنه موجه للحرف الصغيرة الأعمال التقليدية و التي لها تأهيلات مهنية خارج إطار التعليم و التكوين الرسمي.
- و أنشئ هذا الجهاز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المؤرخ في 13/02/1999 لمساعدة أصحاب المشاريع الذين ليست لهم وسيلة ضمان يقترحونها على البنك بحيث يتكفل صندوق ضمان الأخطار عن تسديد القرض بحيث يسدد 80 % من القرض لهذا وكل تسيير هذا البرنامج في السابق إلى مندوبية التشغيل و تم دراسته على مستوى الوكالة للتنمية الاجتماعية ADS .

و نظرا للصعوبات التي تعترض سير هذا الجهاز خاصة الأمور المتعلقة بإجراءات البنوك فإنه يتم التفكير حاليا في إنشاء وكالة خاصة بهذا الجهاز ، الأمر الذي جعله متوقفا حاليا لا يستقبل و لا يصادق على أي نشاط .

بالنسبة للحصيلة المحلية لهذا الجهاز فإنه يتواجد 1842 ملف طلب قرض مصغر موزع على 1026 ملف قطاع الرعوي ، 816 ملف قطاع حرفي و خدمات، و مجموع 497 ملف فقط نال الموافقة من بين 1842 و هذه إحصائيات طبعا قبل إيقاف الجهاز.

5- برنامج أشغال المنفعة العامة : TUP- HIMO

أنشئ هذا الجهاز بموجب قرار وزاري رقم 52 المؤرخ في 1994/11/12 و الذي تم فيه تحديد مبالغ تعويضية و منح جزافية للتضامن ، ويدخل هذا الجهاز ضمن إطار برامج الشبكة الاجتماعية و هو موجه لليد العاملة بسيطة غير مؤهلة بحيث لا يتطلب إنجاز الأشغال ضمن هذا البرنامج مستوى عال من التقنية أو يتطلب تجهيزات كثيرة و تم إنشاؤه من أجل هدفين أساسيين:

(1)-المساهمة في إنجاز أشغال ذات منفعة عامة موجهة نحو صيانة البنية التحتية للمصالح القاعدية .

(2)-المساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق مناصب شغل مؤقتة تتحدد وفق مدة إنجاز المشاريع ذات المنفعة العامة ، و قد حصلت ولاية بسكرة على المشاريع التالية من سنة 2001 إلى 2004

جدول رقم 28 : عدد مناصب الشغل TUP-HIMO

السنوات	عدد المشاريع	عدد المناصب المنشأة
2001	75	1619
2002	58	1605
2003	74	1825
2004	42	819
المجموع	249	5868

المصدر : مديرية التشغيل بسكرة

لقد حصلت الولاية على 249 مشروع سمح بخلق 5868 منصب شغل و قد شهدت الولاية تطورا في عدد المناصب المنشأة و يقابلها التناقص في عدد البرامج أو المشاريع

المنجزة لكنها خلقت مناصب عمل كثيرة و لو أنها بصفة مؤقتة لا تزيد مدة العقد عن ثلاثة أشهر .

جدول رقم 29: حوصلة لقطاعات المستفيدة من هذا البرنامج و عدد المناصب المنشأة

القطاع	عدد المشاريع	المناصب المنشأة
الغابات	84	1896
الري	83	1629
البيئة	48	1152
الأشغال العمومية	32	851
الجماعات المحلية	18	318
المجموع	266	5836

المصدر : مديرية التشغيل

6- القطاع الأجنبي:

ساهم القطاع الأجنبي المتمثل في بعض الشركات الاقتصادية في امتصاص البطالة و ذلك من خلال استثمار هذه الشركات في بعض القطاعات مثل الصناعة و الري و التي جذبت عدد لا بأس به من اليد العاملة و قد وصل عدد الأشخاص العاملين بهذه الشركات 992 عامل جزائري ، و 107 عمال أجانب من جنسيات مختلفة.

وهذا دليل على أن فتح مجال الاستثمار الأجنبي له جانب كبير من إعطاء الأولوية لليد العاملة الوطنية ، بحيث نرى في أغلب هذه الشركات الأجنبية المذكورة أن اليد العاملة الوطنية تفوق اليد العاملة الأجنبية من حيث العدد .

جدول رقم 30 : توزيع اليد العاملة الأجنبية :

الرقم	الهيئة المستخدمة	عدد العمال الأجانب	الجنسية	عدد	العمال
-------	------------------	--------------------	---------	-----	--------

الجزائريين				
058	صينية	048	الشركة الصينية CIAMPC	01
072	مصرية	026	شركة للمقاولات M HDA	02
026	12فلبينية 01 فرنسية	013	شركة بسكرة للزراعة	03
430	07إيطالية 07 مصرية	014	الشركة الإيطالية ABB GLOBAL	04
011	بيروفية	001	شركة إيطالية ABB Solution spa	05
384	فلسطينية	001	مركب النسيج	06
003	أردنية	001	مخبر التحاليل	07
004	فرنسية	001	مخبر آيت علي	08
002	عراقية	001	مؤسسة الستائر الضوئية نجيب	09
002	سورية	001	مؤسسة حملة طو لقة	10
992		107	المجموع	

نجد أن القطاع الأجنبي عمل على امتصاص البطالة بشكل معتبر كما أنه في كل مؤسسة أعطيت الأولوية لليد العاملة المحلية و التي وصل عددها 992 يقابلها 107 أي بنسبة 90.26 % بينما يشغل نسبة 9.73 % يد عاملة أجنبية و هذا من مجموع 1099 يد عاملة متعددة الجنسيات.

الخلاصة :

نرى أنه في كل مرة يتم إدراج جهاز جديد تحت إطار واحد و هو التشغيل و تعددت البرامج من أجل إمتصاص أكبر قدر من البطالة،ومن أجل استيعاب طبيعة كل فئة من فئات القوى العاملة ، و التي اعتمدت من أجل تحقيق هذا الهدف برامج ووجهت لليد العاملة ذات تأهيل علمي و مهني لكنها تبقى في إطار العمل المؤقت كما أنها خلقت برامج ذات كثافة لليد العاملة و في نفس الوقت رخيصة و زهيدة الأجر رغم أنها موجهة للقوة العاملة الغير مؤهلة إلا أن قلة فرص العمل الإطارات الجامعية لجأت لبعض هذه البرامج هروبا من البطالة.